صياد يحاول الاصطياد في مياه شط العرب

لم يكن الصياد مصطفى يعلم انه بعد مضي ٨ أعوام على ممارسة مهنة صيد السمك، سوف يصبح جليساً دائمياً في مقهى مطل على شط العرب، يتحدث مع زملائه العاطلين أيضا ومن مختلف المهن، الصياد، والمزارع، وبائع الخضراوات والسمك، وهلم جرا. مصطفى في العقد الخامس من عمره، لديه خمسة أطفال ويسكن مدينة الفاو، هجر ميناء الفاو وذهب بزورقه إلى مياه الخليج العربي منافساً بقية الصيادين المنتشرين والباحثين عن رزقهم. يقول: أصبح الصيد أمراً مستحيلاً في العام الحالي بشط العرب، بسبب نفوق معظم الاسماك، والسبب ارتفاع نسبة الملوحة، وفضلات تكرير النفط القادمة من إيران، إضافة الى أن مورد الصيد المالي سابقاً كان في اليوم الواحد أكثر بضعفين من الوقت الحاضر الذي لا يؤمن أكثر من ثلاثمائة دولار في الشهر، فمن أين يؤمن السكان معيشتهم، والزراعة هي مصدر رزقهم الوحيد؟! الصيادون والمزارعون الآن عاطلون عن العمل ويجلسون طوال النهار في مقهى صغير يطل على شط العرب بانتظار حدوث شيء ما من قبل الحكومة العراقية، وإلا سوف يهجر الجميع قراهم بحثاً عن بدائل ووسائل عمل في المدن لتوفير مستلزمات الحياة اليومية، سؤال يتوجه به الصيادون والسكان الى الحكومة العراقية وتحديداً وزارة الزراعة والموارد المائية .

□ المدى / إيناس طارق
□ عدسة / أدهم يوسف

مياه الجنوب.. قاتلة!

■ شح شط العرب وقطع نهر الكارون سبّبا الموت للنباتات والحيوانات وهجرة السكان !

■ مستشار وزارة الزراعة: مياه نهر الفرات قطعتها السدود.. وشط العرب يعاني أملاح وترسبات الدول المجاورة

■ يعتمد أكثر من ٨٠% من سكان الجنوب على الزراعة والعيش على صيد الأسماك

وأكد الدكتور فيصل رشيد ناصر مستشار وزارة الزراعة في تصريح لـ(المدى)قائلا: إن الوزارة حددت مشكلة شحة المياه والملوحة وانخفاض إنتاجية غلة الدونم الواحد، ومعالجة هذه المشاكل كانت من خلال تنفيذ برامج طموحة وكبيرة وإدخال تقنيات الري الحديثة (الرش المحوري المتحرك والثابت ،التنقيط حيث ينفذ هذا المشروع على مدى ٦ سنوات، وأضاف ناصر في حديثه قائلاً: بدأت الوزارة بطرح مناقصات خاصة بهذا الموضوع وتم التعاقد مع شركات عالمية رصينة منها شركة فالمونت الأميركية المتخصصة في هذا المجال، كما يتضمن العقد إنشاء مصنع لصناعة المرشات الحديثة من خلال شركة سنحاريب، بين رشيد قائلا: إن مشروع استخدام تقنيات الري الحديثة يشمل ادخال حوالي ٣٥ الف مرشة ثابتة ومتحركة توزع في محافظات العراق، إضافة الى ان هذه التقنيات سوف توفر ما يقارب ٣-٦ أمتار مكعبة من المياه يمكن استثمارها في استصلاح الأراضي، كما ان الوزارة تعمل على زراعة (٣) ملايين دونم بمحصول الحنطة، حيث سيتم إنتاج ٣ ملايين طن من محصول الحنطة بالإضافة الى مليون طن من الشعير .

وأشار رشيد في حديثه الى أن وزارة الزراعة عملت على استغلال الأراضي المالحة من خلال زراعة محصول حنطة يتحمل ملوحة المياه من خلال حفر الآبار الارتوازية والمياه الجوفية . واستطاع الباحثون الزراعيون استنباط أصناف من الرز القصير فترة النمو (٩٠)يوما، والأصناف الاعتيادية تحتاج الى ١٤٠ يوما، هذا الاختزال بفترة النمو يعني تقليل استخدام مياه الري المطلوبة والتي يحتاج اليها الرز .

وأوضح مستشار وزارة الزراعة فيصل رشيد في حديثه قائلا:هناك مجموعة من المشاريع تستخدم لتغطية ري ٣ ملايين دونم من الأراضي الزراعية بواسطة منظومات مائية توزع على شكل وجبات على جميع المحافظات تقسم تكلفتها إلى قسمين ٥٠٪ تتحملها الدولة و٥٠٪ يتحملها المزارع، كما تمنح قروضا بدون فوائد، تسلف من خلال المصارف الزراعية ،فضلا عن عقد اتفاقية مع وزارة الموارد المائية لتأمين إطلاق ٥٠ متر مكعب من المياه في الثانية من منطقة مدخل شط العرب وهذه المياه تؤمن عدم دخول المياه المالحة من الخليج ولكن في الوقت نفسه إطلاق هذه المياه مرهون بتدفق المياه من الدول المجاورة للعراق .

واستدرك فيصل في حديثه قائلاً: بكل صراحة لا تتدفق قطرة ماء إلى شط العرب من نهر الفرات لذلك إيرادات المياه على شط العرب قليلة جداً، ولا تكفي لسد الحاجة الزراعية وهذا السبب كان كافياً لتقليص زراعة الشلب، ومن ثم تحول زراعته إلى مصادر مياه صب نهر دجلة ، والأمر ايضاً لا يخلو من الخطورة المائية بسبب بناء السدود من قبل دولة تركيا حيث كان هذا العمل كافياً لتناقص مياه نهر دجلة الواردة إلى الأراضي العراقية، وتناقص مياه نهر دجلة والفرات يكون كافياً لإرجاع مياه الخليج العربي إلى شط العرب، وبالتالي دخول المياه المالحة إلى الأراضي الزراعية العراقية .

وأردف فيصل في حديثه قائلا: قلة الموارد المائية ليس فقط تسبب قلة بالمياه إنما تناقص كبير في النباتات والطيور التي تعتاش على هذه المياه، وهذا الامر سوف يكون سبباً كبيراً في حدوث نفوق الحيوانات وموت النباتات .

واكد الدكتور فيصل إمكانية حل مشكلة شحة المياه من خلال الضغط على الدول المجاورة والتي ترتبط مع العراق باتفاقيات تجارية واسعة وللعراق اتفاقيات سابقة يجب على الدول المجاورة تنفيذها وإعطاء العراق حصته من المياه ويجب العمل الجدي والسريع من قبل مجلس النواب ووزارة الموارد المائية لحل هذه الأزمة والوصول الى نتائج ايجابية بأسرع ما يمكن ،أما بالنسبة لوزارة الزراعة هناك معالجات أخرى منها دور الهيئة العامة لمكافحة التصحر التي تتولى إيجاد مصادر للري غير التقليدية من خلال حفر الآبار الارتوازية واستغلال مياه الأمطار في مناطق الواحات وهذا ما يسمى "حصاد المياه". وزرع النخيل والنباتات القصيرة النمو .

وقد أدت أزمة شحة المياه وملوحتها في محافظة البصرة الى القضاء على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية فضلاً عن نفوق أعداد كبيرة من الأغنام والأبقار والجواميس وجفاف مزارع الأسماك التي كانت تنتشر بكثرة في قضاء الفاو وبعض مناطق قضاء ابي الخصيب التي أعلن عن كونها مناطق منكوبة من قبل الحكومة المحلية، وذلك بالتزامن مع اتساع رقعة الأزمة لتشمل معظم مناطق المحافظة التي أصبح سكانها يشكون ملوحة مياه الإسالة وانقطاعها عن منازلهم لساعات طويلة وبشكل غير مسبوق.

الترسّبات والمواد العالقة

أما بالنسبة للمواد العالقة، فبالرغم من أن معظم المواد العالقة في مياه دجلة والفرات تترسب في منطقة الأهوار الجنوبية قبل أن تصل إلى شط العرب إلا أن كميات لا بأس بها تصل إليه، لكن مشكلة الرواسب في شط العرب يحدثها نهر الكارون الذي يجلب سنوياً حوالي ٣٠٢ مليون م ٣/ث من المواد العالقة، الأمر الذي يعيق حركة الملاحة لو تركت تلك الرواسب تترسب في قيعان شط العرب، أما بالنسبة لنوعية المياه فلها أهمية كبيرة في عمليات الإرواء التي تجري على جانب الشط حيث تزداد الملوحة بازدياد مشاريع التصريف التي تصب في نهر دجلة والفرات، إضافةً إلى زيادة الاستهلاك المائي منها الذي يساعد على زيادة المياه المالحة المتوغلة في الخليج وفي شط العرب، وإن ملوحة المياه في شط العرب تتغير من فصل لآخر وذلك تبعاً لتباين كمية التصريف، حيث تزداد في فصل الجفاف وتقل في فصل الفيضان. أما بالنسبة لاستغلال مياه الشط بمواصفاتها الميكانيكية والكيمياوية فهي تستخدم لأغراض الاستهلاك البشري، إضافة الى الأغراض الصناعية والزراعية وصيد الأسماك والملاحة.

وأكد مدير الموارد المائية عون ذياب في تصريح سابق "أن السلطات الإيرانية بدأت منذ عام ٢٠٠٢، بإقامة سدود على نهر الكارون ما أدى الى تدفق المياه، بشكل قليل، ثم ما لبثت أن أغلقت النهر بشكل كامل العام الحالي، وتحويل مجراه إلى نهر بهمشير. وأضاف ذياب أنها تستخدم شط العرب حاليا كمكب لنفايات المصافي ومياه الصرف الصحي ما يسفر عن تلوث كبير وارتفاع نسبة الملوحة، وحذر من «كارثة بيئية» في شط العرب، وأكد عون أن «انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات بسبب إقامة سدود في تركيا حيث منابعهما ساهم في ارتفاع نسبة الملوحة .» وقال إن ما يحدث لمياه شط العرب هو «أزمة بيئية كبيرة». ويسفر تحويل مجرى نهر الكارون البالغ طوله ٨٩٠ كيلومترا عن عواقب كبيرة بالنسبة لسكان مدينة البصرة، حيث يشار إلى أن نسبة تدفق المياه من نهر الكارون باتجاه شط العرب كانت تتراوح بين ١٢٠٠ و ١٨٠٠ متر مكعب في الثانية، وقد يتوقف هذا التدفق في الفترة الأخيرة.

وبالنتيجة المواطن البسيط يدفع الثمن بصمت، والكثير من العائلات أخذت تنزح من ناحية السيبة نحو البصرة!

سكان الأهوار

فيما كان لسكان الاهوار نصيب من نقمة الحرب المائية التي تشن من قبل تركيا وإيران التي تقطع المياه عن ابرز رافدين لنهر دجلة وهما نهر ديالى ونهر الكارون اللذان يمسان حياة المواطن العراقي في الجنوب بشكل أساسي حيث يعتمد أكثر من ٨٠٪ من سكان الجنوب على الزراعة والعيش على صيد الأسماك من الاهوار، وقد ادت قلة المياه أو انعدامها الى هجرة قرى كاملة بسبب الجفاف، وظهرت مشكلة أخرى هي هجرة أعداد ضخمة من الأفاعي المائية بسبب الجفاف إلى القرى المجاورة للأهوار، ما شكل كارثة إنسانية تضاف إلى كارثة الجفاف التي يعانون منها.

بيوت الأفاعي

فيما كشف مدير الزراعة في محافظة البصرة في وقت سابق ان الجفاف اثر على الاهوار، كلها وبدأنا نشهد هجرة للأفاعي من المناطق الجافة إلى المناطق السكنية والقريبة منها والتي تتوفر فيها بعض الرطوبة، لمرور احد فروع دجلة فيها، فقد بدأت كميات كبيرة من الأفاعي المائية.

أما محافظة ميسان فهي الأخرى تشهد جفافاً كبيراً حيث قال رئيس لجنة الصحة والبيئة بمجلس محافظة ميسان، ميثم لفته الفرطوسي، إن شحه المياه في ميسان "تنذر بحصول هجرة جماعية خاصة في المناطق الجنوبية الغربية من المحافظة بسبب قلة المياه الواصلة من نهر دجلة إليها"، مشيرا إلى أن انخفاض مستوى المياه في نهر دجلة "أدى إلى حدوث هجرة جماعية لاسيما في ناحية العدل (٥٠ كم جنوب غرب مدينة العمارة)، وأضاف أن شحه المياه "سببت أيضا أمراضا جلدية لزيادة نسبة الأملاح والبكتريا في المياه"، مبينا أن لجنة الصحة والبيئة "عقدت الأربعاء الماضي اجتماعا طارئا مع المسؤولين في دائرة صحة ميسان لتدارك الموقف الصحي المتأزم في تلك المناطق.

متى بدأت ازمة المياه؟

بينما كان الجفاف يؤدي إلى نقص في الغذاء والماء بين الفينة والأخرى عبر تاريخ بلاد الرافدين، أصبحت أزمة المياه حالبا مزمنة ومتصاعدة كنتيجة للصراعات البشرية وخاصة الحروب وليست نتيجة لكوارث الطبيعية حيث كان للعراق أفضل آليات تقديم الخدمات في المنطقة وكان بشكل عام يستطيع توفير المياه بشكل أساسي لسكانه حتى حرب الخليج الأولى في بداية التسعينيات.

وقد استثمرت الحكومة في قطاع المياه ومشاريع البنى التحتية الأخرى خلال فترة السبعينيات مستخدمة عائدات النفط المؤمم وعلى الرغم من تدهور الاستثمار في هذه المجالات خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، إلا ان العراق استطاع بحلول سنة ١٩٩٠ بناء منظومة مياه وكهرباء وصرف صحي حديثة للغاية، ولكن كل ذلك تغير بشكل دراماتيكي بعد احتلال العراق للكويت في ١٩٩٠.

تأثيرات الحروب

ما تأثيرات حرب الخليج الأولى والعقوبات الأممية على أزمة المياه الناشئة في العراق؟

في "عملية عاصفة الصحراء" في ١٩٩١، قامت القوات الأمريكية باستهداف وتدمير مشاريع معالجة المياه ومشاريع الطاقة، إضافة الى عناصر البنى التحتية الأخرى. وفي آب ١٩٩٠ فرضت الأمم المتحدة عقوبات على العراق حظرت موجبها تصدير المعدات الخاصة والمواد الكيمياوية وبضمنها الكلور المستخدم لتعقيم الماء وقد استمرت الأمم المتحدة بفرض العقوبات لثلاث عشرة سنة، مانعة العراق من إصلاح مشاريع معالجة المياه.

وبحلول التسعينات لم يكن العراق قادرا على توفير كمية كافية من مياه الشرب الصالحة للاستهلاك البشري، بالإضافة الى مياه السقي، حيث ادى هذا التدهور الكبير في تجهيز الماء إلى أوبئة صحية خطيرة، فبحلول سنة ١٩٩٦ كان عدد أطفال العراق الذين قضوا بالأمراض التي يمكن الوقاية منها تحت وطأة الحصار يقدر بـ ٥٠٠،٠٠٠ حيث كان الأطفال تحت سن الخامسة بشكل خاص عرضة للأمراض المنقولة بالماء والإسهال نتيجة لمياه الشرب الملوثة. ويقدر صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) انه بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ انخفض متوسط حصة الفرد من الماء الصالح للشرب من ٣٣٠ إلى ١٥٠ لترا في بغداد ومن ١٨٠ الى ٦٥ لترا في المناطق الريفية.

أزمة المياه منذ ٢٠٠٣

بحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فان واحداً من كل أربعة عراقيين ليست لديهم القدرة على الحصول على الماء الصالح للشرب في ٢٠١٠. كما ان معظم العراقيين الذين يصلهم ماء الشرب فانه لا يصلهم بكمية كافية أو دائمة. وبالإضافة إلى ذلك فان نسبة مياه الصرف الصحي التي يتم التخلص منها مباشرة إلى الأنهار بدون معالجة تصل إلى ٨٠٪ وذلك بسبب الانقطاع المتكرر لإمدادات الطاقة للكهربائية، والذي من شأنه ان يضعف كفاءة محطات الضخ ووحدات معالجة الصرف الصحي. وقد كان لهذا أثر كبير على الصحة، حيث انتشرت نتيجة لذلك أمراض الإسهال والإمراض الممكن الوقاية منها بسرعة في مناطق عديدة في العراق.

ومنذ ٢٠٠٣ انخفض مستوى نهري دجلة والفرات بشكل مستمر بسبب إنشاء السدود ومشاريع تحويل مجرى المياه في الدول المحيطة بالعراق والتي تتشارك مياه هذين النهرين وهي تركيا وسوريا وإيران بالإضافة الى أسباب بيئية أخرى. وقد سبب انخفاض كمية المياه العذبة في دجلة والفرات وجريانهما جنوبا ليصبا في شط العرب ارتفاع المياه المالحة القادمة من الخليج العربي إلى مياه النهرين بنسب خطيرة، حيث يقول وزير الموارد المائية العراقي إن مستوى الملوحة في شط العرب وشبة جزيرة الفاو في ٢٠١٠ يتراوح بشكل عام ما بين ١٢،٠٠٠ إلى ٤٠،٠٠٠ جزء من المليون وبذلك يشكل ارتفاعا خطيرا عن المستوى المقبول وهو ١،٥٠٠ جزء من المليون والذي من شأنه الحفاظ على التنوع الإحيائي للمنطقة.

وأوضح أن بعض الخطوات اتخذت ومنها افتتاح مركز صحي في قضاء المجر الكبير القريب لناحية العدل وتزويده ببعض المستلزمات الطبية ومنها المراهم الجلدية بالتنسيق مع قسم الصيدلة.

معالجات الحكومة

يجب على الحكومة العراقية ووزارة الموارد المائية القيام بعمل حقيقي ومتواصل على كل المستويات الداخلية والخارجية ومن بينها الضغط على تركيا وإيران وسوريا لمنح العراق حقه من المياه الذي تضمنته القوانين والمعاهدات الدولية ومعالجة الأزمة بصورة سريعة ودائمة والقيام بإجراءات فعلية آنية ومستقبلية ، لكي لا نصل إلى اللحظة التي نواجه فيها حقيقة الخطر المتوقع بان نهري دجلة والفرات سيتعرضان للجفاف بالكامل إذا استمرت دول الجوار في سياستها المائية الحالية وتتم المعالجة عن طريق وضع إستراتيجية تقوم بها وزارة الموارد المائية وتنصب في الاستغلال الأمثل للمياه من خلال إنشاء السدود وتحسين وضع المشاريع الاروائية وتنفيذ إعمال الصيانة والتطهيرات واستصلاح الأراضي، إضافة إلى استكمال ربط المبازل الرئيسية في المصب العام لتخليص الأنهار والقنوات من التلوث الملحي وإيجاد أساليب تشجيعية تدفع للتحول من نظم الري التقليدية إلى أساليب تقنيات الري الحديثة ونشر الوعي بين الفلاحين في هذا الاتجاه .كما يجب العمل على فتح باب الاتصالات والمفاوضات مع دول المنبع وعلى المستويات كافة، بهدف خلق أجواء من التعاون حول تبادل المعلومات التي تسهل إدارة حوضي نهري دجلة والفرات بشكل مشترك والسعي الجاد للتوصل إلى اتفاقية مع الدول المتشاطئة لتثبيت حصص معقولة وعادلة من المياه للإطراف المشتركة مبنية على الأسس المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تنصف دول المصب وعدم إلحاق الأذى بها مع ايلاء موضوع نوعية المياه الأهمية في ذلك. وبالتالي نكون قد انهينا اكبر معضلة يواجهها العراق وشعبه من خلال التخلص من ظاهرة شحة المياه وملوحتها إلى الأبد.

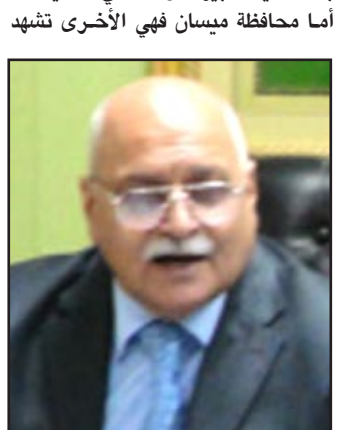

المستشار فيصل رشيد

قلة المياه أدّت إلى هجرة قرى كاملة بسبب الجفاف!

تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر: واحد من كل أربعة عراقيين ليست لديهم القدرة على الحصول على الماء الصالح للشرب في ٢٠١٠

صعوبة الملاحة النهرية في الشط بسبب قلة منسوب المياه